

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الغاية ١-ب: وضع أطر سياساتية سليمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

المؤشر ١-ب-١: الإنفاق الاجتماعي العام لمصالح الفقراء

## المعلومات المؤسسية

المنظمة الراعية:

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة إنقاذ الطفولة

## المفاهيم والتعاريف

### التعريف:

يقيس هذا المؤشر نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والتحويلات المباشرة التي تقيد بشكل مباشر الفئات الفقيرة نقدياً. يُقصد بقياس نسبة الإنفاق الحكومي قياس النفقات العامة على الخدمات الصحية والتعليمية. تشير التحويلات المباشرة إلى التحويلات النقدية والتحويلات شبه-النقدية. ويتوافق تعريف الفقر النقدي مع المعايير الوطنية المعتمدة، حيث تتحدّد مستويات الفقر استناداً إلى التعريف الوطني لفقر الدخل أو الاستهلاك، بما يتلائم مع المؤشر ١-٢-١ من أهداف التنمية المستدامة.

### الأساس المنطقي:

يقيس المؤشر 1.b.1 حجم الإنفاق العام المخصص لثلاثة قطاعات رئيسية، منها الصحة والتعليم، وهي من المجالات التي تحظى بأهمية حاسمة في جهود القضاء على الفقر. كما يقيس هذا المؤشر التحويلات المباشرة للأفراد أو الأسر المعيشية في البلدان المصنّفة فقيرة نقدياً وفقاً للتعريف الوطني المعتمد. ويُعنى المؤشر أيضاً بقياس ما إذا كان الإنفاق العام يستهدف الفقر النقدي. يشير الإنفاق الاجتماعي المراعي لمصالح الفقراء إلى الإنفاق الحكومي المخصّص للخدمات الاجتماعية بنسبة تفوق نسبة الفقراء من مجموع السكان، وذلك وفقاً لمستويات الفقر المحدّدة في التعريف الوطني لفقر الدخل أو الاستهلاك، وبما يتلائم مع المؤشر ١-٢-١ من أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، إذا تجاوزت (أو قلت) نسبة الإنفاق العام المخصّصة للفئات الفقيرة نسبة الفقراء من مجموع السكان، على النحو المحدّد في التعريفات الوطنية، يمكن تصنيف النفقات العامة على أنها مراعية لمصالح الفئات الفقراء (أو غير مراعية لمصالحهم). ويتيح هذا المؤشر قياساً دقيقاً للالتزام الحكومات بتوجيه خدماتها المالية وتحويلاتنا إلى الفئات الفقيرة في المجتمع، ما من شأنه أن يعزّز الاستراتيجيات الإنمائية التي تستهدف هذه الفئات. وقد تسهم الجهود الرامية إلى تطوير المنهجية وتحسين مستوى توفر البيانات في توسيع نطاق هذا المؤشر ليشمل الفئات الضعيفة الأخرى، مثل النساء والأطفال.

## المفاهيم:

نسبة الإنفاق العام: يشمل الإنفاق العام مجموع المصروفات الحكومية على الخدمات الصحية والتعليمي، إضافة إلى التحويلات المباشرة، من تحويلات نقدية وشبه نقدية.

الفقراء: الأشخاص الذين يعانون الفقر النقدي على النحو المحدد في التعريف الوطني لفقر الدخل أو الاستهلاك، بما يتلائم مع المؤشر ١-٢-١ من أهداف التنمية المستدامة.

## التعليقات والقيود:

الجدوى: يمكن قياس المؤشر ١-ب-١ لأي من البلدان التي يتوفر فيها (أ) مجموعة من البيانات الجزئية المتعلقة بدخل الفئات السكانية المعنية، أو النفقات، أو كيفية الاستفادة من الخدمات المتاحة (أي التعليم والصحة والتحويلات النقدية) على مستوى الفرد أو الأسرة المعيشية، و(ب) مجموعة من السجلات المالية أو الإدارية أو سجلات الميزانية التي تفصل النفقات العامة على مستوى البرنامج.

الملاءمة: يهدف المؤشر ١-ب-١ إلى تقدير مدى فعالية تخصيص الموارد العامة للقطاعات على نحو يعود بفائدة أكبر على الفئات الفقيرة. ويعكس هذا التقدير النتائج المالية الناجمة عن اعتماد أطر السياسات القائمة على استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء، وهو ما يتيح قياس التقدّم المحرز نحو تحقيق الهدف ١-ب-١ من أهداف التنمية المستدامة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة الأخرى: يمكن مقارنة المؤشر ١-ب-١ بالمؤشر الوارد ضمن الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة والمعنى بتحقيق الإنصاف في مجال السياسة المالية. ولهذا، ينبغي تشجيع البلدان المعنية على جمع البيانات وتحليلها في إطار عملية موحدة تتيح تحقيق التآزر وتجنب ازدواجية المعلومات.

القيود: لا يأخذ المؤشر في الحسبان آثار الأنشطة المالية المتصلة بالإيرادات على الفقراء، مثل الضرائب أو المدفوعات المترتبة عن الاشتراك في نظم التأمين العامة. وفي الوقت الراهن، فإن المنهجية المقترحة لقياس المؤشر لا تشمل الفئات الأخرى، مثل النساء والأطفال.

## المنهجية

طريقة الاحتمساب:

يمكن استخلاص نسبة الفقر النقدي مباشرة من خلال مجموعة بيانات جزئية تمثيلية على المستوى الوطني، مثل المسوح الخاصة بالدخل والإنفاق. وتورد البيانات الوصفية للمؤشر ١-٢-١ من أهداف التنمية المستدامة تفاصيل وافية بشأن الآلية المتبعة في تقدير المؤشر، إذ تُعتمد نفس التقديرات المستخدمة لهذا الهدف لقياس المؤشر ١-ب-١. كما يمكن تقدير قيمة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية مباشرة من خلال البيانات الإدارية المتعلقة بالميزانية. ويتعين تحليل الأثر المالي لتقدير الفائدة التي تحققها هذه الخدمات للفقراء من أفراد وأسر معيشية (حسب بيانات المسوح الأساسية). ويقاس تحليل الأثر المالي القيمة النقدية للتحويلات العينية المخصصة للخدمات التعليمية والصحية بمتوسط التكلفة الحكومية. يشمل هذا المؤشر أيضاً التحويلات النقدية وشبه النقدية، حسب تعريف الخدمات الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، وبرامج التغذية المدرسية، وما إلى ذلك. ويرد وصفاً مفصلاً للإجراءات في دليل: الالتزام بالإنصاف، لميرمان، يعقوب (1979)، وسيلوسكي، ومارسيلو (1979)، والعديد غيرهم. (CEQ (Handbook, Meerman, Jacob (1979), Selowsky, Marcelo (1979)

#### تفصيل:

يمكن تصنيف بيانات المؤشر حسب المستوى دون الوطني، إذا ما توافرت بيانات مالية وميزانية وإدارية عن النفقات الحكومية على هذا المستوى. ومن شأن تطوير المنهجية وتعزيز توفّر البيانات أن يتيح توسيع نطاق المؤشر ليشمل المجموعات الفرعية الأخرى المدرجة في مجموعة البيانات الجزئية.

#### معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد
- لا يمكن حساب المؤشر عندما ما لم تتوفر بيانات مالية وميزانية وإدارية و/أو مجموعة بيانات جزئية تمثيلية على الصعيد الوطني. وعادةً ما تتوفر بيانات بشأن الميزانية وبيانات إدارية لكل نظام مالي، ولكنها ليست دائماً متاحة للإطلاع العام.
- على المستويين الإقليمي والعالمي
- لا ينطبق

#### المجاميع الإقليمية:

لا تتوفر أية مجاميع إقليمية أو عالمية لهذا المؤشر.

#### مصادر التباين:

لا ينطبق.

## المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني:

- يمكن الاطلاع على وصف مفصل للمنهجية في: نورا لوستيخ، دليل الالتزام بالإنصاف: تقدير تأثير السياسة المالية على عدم المساواة والفقر، معهد الالتزام بالإنصاف في جامعة تولين ومؤسسة بروكينغز، ميرمان، يعقوب النفقات العامة في ماليزيا: من يستفيد ولماذا؟ (Lustig, Nora. CEQ Handbook (ed). Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty, CEQ Institute at Tulane University and Brookings Institution Press, Meerman, Jacob Public Expenditures in Malaysia: Who Benefits and Why؟)، (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1979)، سيلوفسكي، مارسيلو (1979) من المستفيد من الإنفاق الحكومي؟ (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد). (New York: Oxford University Press, 1979), Selowsky, Marcelo (1979) Who Benefits from Government Expenditure؟)
- يمكن حساب هذا المؤشر بناءً على البيانات المتاحة في الوقت الراهن، من بيانات جزئية لمسوح الأسر المعيشية وبيانات إدارية للميزانية.

## ضمان الجودة:

تسعى اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة إلى التعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، من أجل ضمان الجودة وتوفير إمكانية المقارنة الدولية.

## مصادر البيانات

### الوصف:

يستلزم هذا المؤشر بيانات مالية إدارية أو بيانات عن الميزانية بشأن النفقات الاجتماعية ونفقات الإعانات، إضافة إلى مجموعة من البيانات الجزئية التمثيلية على الصعيد الوطني، مثل المسوح الخاصة بالدخل أو النفقات أو ميزانية الأسر المعيشية.

### عملية جمع البيانات:

عادةً، تضطلع وكالات الإحصاءات الوطنية بمهمة جمع مجموعات البيانات الجزئية التمثيلية على الصعيد الوطني وتخزينها. وأحياناً، تتاح البيانات المالية أو الإدارية أو بيانات الميزانية بصيغتها الكاملة، ويقدر من التفصيل على مستوى البرنامج أو السياسة العامة يكفي لقياس المؤشر. غير أن غالباً ما تحتفظ الوكالة المعنية بتنفيذ البرنامج ببيانات الميزانية والبيانات الإدارية، وهو ما يستدعي التشاور مع كلٍ من الوزارات والوكالات المعنية بنفقات تنفيذ البرنامج للمصادقة على صحة البيانات.

## توافر البيانات

### الوصف:

يُقاس المؤشر حالياً في 66 بلداً من المناطق التالية، أي ما يشمل 52 في المائة من سكان العالم: شرق آسيا والمحيط الهادئ: 6 بلدان، أي 19 في المائة من سكان العالم أوروبا وآسيا الوسطى: 17 بلداً، أي 46 في المائة من سكان العالم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 18 بلداً، أي 95 في المائة من سكان العالم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 4 بلدان، أي 45 في المائة من سكان العالم أمريكا الشمالية: 0 بلدان جنوب آسيا: 4 بلدان، أي 96 في المائة من سكان العالم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 17 بلداً، أي 45 في المائة من سكان العالم

### التسلسل الزمني:

يُحتسب هذا المؤشر في معظمه للبلد الواحدة/لكل سنتين فقط، مع توافر نقاط بيانات متعددة لـ 15 بلداً من أصل 66 بلداً، وتعود أولى التقديرات للمؤشر وأحدثها إلى البيانات الخاصة بمرحلة العام 2006. وتقتصر القيود التي تحدّ من إمكانية إنتاج سلاسل زمنية أكثر تواتراً على زيادة وتيرة مسح الأسر المعيشية.

## الجدول الزمني

### جمع البيانات:

تجري عملية جمع البيانات من المصدر بعد دورة تحديث مجموعات البيانات الجزئية الخاصة ببلدان محدّدة، ودورة مراجعة حسابات إيرادات ونفقات السنة المالية.

### إصدار البيانات:

لم تصدر بعد بيانات جديدة منظمة أو جدول زمني محدّث لهذا المؤشر.

## الجهات المزوّدة بالبيانات

توفر وكالات الإحصاء على المستوى الوطني مجموعات البيانات الجزئية، فيما تقدّم الوكالات والهيئات المالية على الصعيد الوطني البيانات الإدارية وبيانات الميزانية.

## الجهات الممّعة للبيانات

تضطلع اليونيسيف بمسؤولية جمع البيانات اللازمة لهذا المؤشر والإبلاغ عنه لجميع المشاركين الوطنيين والمنظمات المساهمة. وتتعاون اليونيسيف مع منظمة إنقاذ الطفولة ومعهد الإنصاف في جامعة تولين، الذي يقدم في البداية البيانات المطلوبة عن هذا المؤشر، استناداً إلى ما يقوم به من أعمال في هذا المجال.

## المراجع

لوستيغ، نورا (إد). دليل الالتزام بالإنصاف: تقدير تأثير السياسة المالية على عدم المساواة والفقر، معهد الالتزام بالإنصاف في جامعة تولين ومؤسسة بروكينغز، ميرمان، يعقوب النفقات العامة في ماليزيا: من يستفيد ولماذا؟ (Lustig, Nora . CEQ Handbook (ed). Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty, CEQ Institute at Tulane University and Brookings Institution Press, Meerman, Jacob Public Expenditures in Malaysia: Who Benefits and Why (؟) commitmenttoequity.org/publications-ceq-handbook (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1979)، سيلوفسكي، مارسيلو (1979) من المستفيد من الإنفاق الحكومي؟ (New York: Oxford University Press, 1979) Selowsky, Marcelo (1979) Who Benefits from Government Expenditure ؟

## مؤشرات ذات صلة

يستند تعريف الفقر على المؤشر ١-٢-١ المعنى بقياس نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده. وترتبط المنهجية التي يقوم عليها المؤشر ١-ب-١، مع ما يتطلبه من بيانات، ارتباطاً وثيقاً بالمؤشر المعتمد حديثاً لقياس الغاية 10.4 من أهداف التنمية المستدامة والمعنى بأثر سياسة إعادة التوزيع المالية. بيد أن المؤشرين يقيسان جوانب مختلفة من السياسات العامة. ففي حين أن مؤشر أثر سياسة إعادة التوزيع المالية هو مقياس دقيق للأثر التوزيعي للسياسات المالية الرامية إلى زيادة المساواة (غاية التنمية المستدامة 10.4)، يركّز المؤشر ١-ب-١ فقط على جانب الإنفاق من السياسات المالية للحكومات وتأثيرها على الفقراء. كما أن السياسات المالية الهادفة إلى الحد من عدم المساواة عموماً قد لا تعود بالفائدة على الفئات الفقيرة أكثر من غيرها، إذ أن تأثيرها على توزيع الدخل قد يطال فئات الدخل العشرية العليا. خلافاً لمؤشر أثر سياسة إعادة التوزيع المالية، يتمحور المؤشر يصب التركيز الواضح للمؤشر المعنى بالإنفاق الاجتماعي العام لصالح الفقراء على أثر هذا الإنفاق على الفقراء من الأفراد أو الأسر المعيشية، وهو ما يعكس مدى تصميم السياسات الاجتماعية مصممة على نحو مراعي للاستراتيجيات الإنمائية لصالح الفقراء، وبالتالي مدى فعاليته في القياس المباشر للهدف ١-ب-١ من أهداف التنمية المستدامة.